

مقابلة

الرئيس التنفيذي للشركة الأولى للتأمين التكافلي حسين العتال



الرئيس التنفيذي للشركة الأولى للتأمين التكافلي في مقابلة مع «الأخبار»

حسين العتال: «أولى تكافل»

بلا ديون.. وأطفأت كل خسائرها

4 شركات فقط تسيطر على 57% من أقساط السوق.. وتتنافس 28 شركة متبقية على 43%

وستجعلها في أفضل أوضاعها منذ التأسيس. وقد حققت الشركة قفزة في أرباحها خلال الثلاثة أشهر الأولى من 2016 لتصل إلى 341,5 ألف دينار بربحية لهم بلغت 3,20 فلوس مقارنة مع أرباح بلغت 36,9 ألف دينار بربحية لهم 0,35 فلس مقارنة مع الربع الأول لعام 2015 وبلغت الأقساط التأمينية في هذا الربع لتصل إلى 3,4 ملايين دينار.

هل لديكم منتجات جديدة؟

● لن نتوانى في مواكبة ما يحدث في أسواق التأمين عالمياً بتقديم ما هو جديد، حيث تخطط الشركة ل طرح منتجات تأمينية جديدة متخصصة بتأمينات الحياة، سيتم الإعلان عنها قريباً، فضلاً عن أننا نهدف بزيادة الوعي التأميني عن طريق الإعلام عبر أشرطة حاجات تأمينية أكده من خلال طرح المنتجات وإطلاع الناس عليها وضمن قناعة الشركة بأهمية الوعي التأميني أصدرت نشرة دورية متخصصة بشؤون التأمين لكي يطلع الأفراد على أهم مصطلحات التأمين ومفاهيمه، حيث إن التأمين بات مطلباً بشكل لحظي في حياة الفرد.

كاول شركة تأمين تقدم خدمات التأمين حسب شروط الشريعة الإسلامية وسعت الشركة منذ تأسيسها إلى اليوم إلى تطوير خدماتها ومنتجاتها لتقدم بأفضل صورها إلى العميل، بالإضافة إلى أن الشركة تتمتع بطاقت فنية ممتازة وقامت الشركة خلال عام 2015 بأعادة تنظيم هيكل الشركة، حيث تم فصل إدارة التعويضات عن الدوائر الأخرى، وذلك من أجل زيادة قدرة وفعالية الشركة على ضبط المصروفات واستقلالية عملية تقييم التعويضات.

كيف تقيم وضع الشركة المالي؟
● استطاعت الشركة اجتياز الأزمة التي امت بها نتيجة خسارتها في بعض استثماراتها الخارجية عن طريق زيادة رأس المال العينية التي سبق وتم الإعلان عنها في كل الصحف المحلية ونحن اليوم في وضع أفضل بعد اطفاء كل الخسائر وتغيير هيكل الملكية وتسديد كل القروض لتصبح الشركة بلا ديون، حيث بلغت الحصص السوقية حالياً 14% من قطاع التأمين التكافلي و4% من إجمالي قطاع التأمين، حيث إن إعادة هيكلة رأس المال ستساهم في زيادة قوة الشركة ومتانة وضعها المالي.

يتم وضع أي اتفاقية إلى هذا الوقت، ونلاحظ أن الشركات في السابق لم تكن تتخذ الإجراءات القانونية في حال عدم الالتزام من قبل بعض الشركات لكن الآن الواقع تغير فهناك شركات أصبحت تتخذ الإجراءات القانونية في حال عدم السداد لتتحصيل حقها. إضافة إلى توجه وكالات السيارات إلى زيادة اجور قطع الغيار لشركات التأمين زيادة فئوية وهي غير عادلة ولأن شركات التأمين لا يوجد ترابط بينها ستتحقق هذه الزيادة وتكبد الشركات مصاريف أعلى.

ونلاحظ أن دور الاتحاد جدا محدود لأنه لا توجد أي قوة أو تشريع تحميه ولا يضم كل شركات التأمين فانضمام 17 شركة من أصل 34 شركة عاملة في السوق يضعف كيان هذا الاتحاد، لذلك نطالب وزارة التجارة بالأنا تصد أو تجدد أي ترخيص إلا إذا انضمت الشركة للاتحاد لتصبح جميع شركات التأمين تعمل تحت مظلة واحدة بهدف تنظيم السوق إلى حين إنشاء هيئة رقابة مختصة بقطاع التأمين.

حدثنا عن تاريخ شركة «أولى تكافل»؟
● تأسست الشركة الأولى للتأمين التكافلي عام 2000

الغير، كيف تفسر ذلك؟
● أن الأرقام الظاهرية تبين أن هناك أرباحاً من هذا البند لكن المتابع والمحل لهذه الأرقام يعلم علم اليقين أن هذه الأرقام غير صحيحة لأنها لا تشمل العمولات المصروفة حيث أنه لا توجد مراقبة على العمولات فهناك شركات تأمين تبيع حصة معينة من وثائق ضد الغير إلى وسطاء تأمين بأسعار قليلة في حال تم الدفع المقدم لذلك، وأؤكد أنه إذا تم احتساب بند العمولات المصروفة في إحصائيات وزارة التجارة فلا يوجد أي شركة ستحقق ربحية من هذا البند، إضافة إلى هناك بعض الشركات لا تحتسب الاحتياطيات المطلوبة حيث يتم تسجيل القسط التأميني والتعويض دون تسجيل الاحتياطيات المطلوبة وهناك شركات تعلن قيود بالسالب الأمر الذي يعد غير منطقي أبداً.

ما المشاكل التي تظهر بصورة بارزة بين شركات التأمين؟
● تعاني شركات التأمين من عدم استرداد التعويضات التي تم دفعها خاصة أن آخر اتفاقية للاسترداد تم وضعها عام 1988 بين الشركات العاملة في السوق في ذلك الوقت ولم

تطبيق الجدول القانوني بها حيث وصل أحد التعويضات لأحدى شركات التأمين لمليون دينار تقريباً.

ما الحل لهذه المشكلة برباك؟
● بداية، يجب أن يرتفع قسط التأمين إلى كفايته ويجب أن يتم تحديد سقف للتعويضات، إضافة إلى أنه من الضروري أن تكون هناك توعية عامة على الإخطار المغطاة بالوثيقة لكي لا يتم تحميل كل شيء على شركة التأمين فعندما يتم الحكم بمبالغ عالية تتم معاقبة شركة التأمين التي ليس لها أي ذنب في هذه القضية. ومن الجدير بالذكر أن الاتحاد الكويتي للتأمين كلف معهد الأبحاث ومؤسسة التقدم العلمي بتقديم دراسة قد تم الانتهاء منها وتم تقديمها إلى وزارة التجارة والدخيلة مفادها أن قسط التأمين دون الكفاية والألبسة المعمول بها في الكويت بوثيقة ضد الغير غير منظمة وتم تقديم أكثر من حل ونتمنى أن يتم تبني هذه الدراسة ليتم تقنين الخسائر التي تتكبدتها الشركات في حال استحقاق أي تعويض.

لماذا تشكل وثيقة ضد الغير «وهي وثيقة اجبارية» أزمة لشركات التأمين؟
● تتسبب وثيقة ضد الغير في خسائر كبيرة للشركات حيث أنه في حال استحقاق أي تعويض كبير تتكبد الشركات مبالغ ضخمة جداً فالتعويضات الأدبية والمادية التي يتم الحكم بها في قضايا الديات عالية جداً ولا يتم

الوعي التأميني في الكويت؟
● قطاع التأمين في الكويت يحتاج إلى نشر الثقافة التأمينية وبيان أهمية المنتجات التأمينية بمختلف أنواعها كما في الدول المتقدمة، حيث لاحظنا توافر أكثر من 50 منتجاً تأمينياً يتم التركيز على اثنين منها وهما التأمين الصحي والسيارات لعدم وعي المستهلك بأهمية المنتجات المنتجة بالإشارة إلى أن كلا المنتجين يسجل خسائر على الشركات.

لذلك نتمنى على الحكومة اقتناء اثر القطاع النفطي في التأمين على كل مشروعاتها وتمشأتها مما يؤمن تغطية تأمينية تحفظ قيمة أصول الدولة من ناحية وبما يساهم في تنشيط قطاع التأمين من ناحية أخرى.

14% حصة الشركة السوقية في التأمين التكافلي و4% من إجمالي قطاع التأمين

احتساب بند العمولات المصروفة في إحصائيات «التجارة» لن يحقق الأرباح لأي شركة

وثيقة «ضد الغير» تسبب خسائر كبيرة للشركات ويجب تحديد سقف للتعويضات

ما أبرز المشكلات التي تواجه قطاع التأمين؟
● يعاني قطاع التأمين من العديد من المشكلات أبرزها ازدياد عدد الشركات في سوق صغير، حيث أن 4 شركات فقط تسيطر على 57% من أقساط السوق وتحقق أرباحاً تشغيلية بينما تتنافس الشركات المتبقية (28 شركة) على 43% من حجم الأقساط بالسوق مما خلق منافسة سلبية بين هذه الشركات ودفعها إلى سياسة حرق الأسعار للحصول على حصة من أقساط السوق. ونلاحظ أن العديد من الشركات تسعى للحصول على أكبر قدر من الأقساط دون الربط الإيجابي مع هامش الربحية، إضافة إلى أنها تركز في أعمالها على أكثر قطاعين خطورة وهما التأمين الصحي والمركبات لرفع أقساطها التأمينية. وعن قطاع التكافل فإن شركات التأمين التكافلي مثل باقي الشركات الإسلامية تعاني من مشاكل رئيسية تتمثل في ندرة القنوات الاستثمارية مقارنة مع «التقليدية» مما يقلل فرصها في تنوع استثماراتها ويزيد المخاطر نتيجة تركيزها في استثمارات محدودة. كيف تقيم انتشار

«الغرفة» تبحث العلاقات الاقتصادية مع السودان

كما أشار إلى أهمية زيارات الوفود التجارية وإقامة المعارض والتعريف بالمناخ الاستثماري في جنوب السودان. من جانبه، أعرب السفير عن سعادته بتولي مهامه في الكويت، مؤكداً أهمية دور غرفة تجارة وصناعة الكويت في عملية تعزيز العلاقات الاقتصادية بين البلدين من خلال تبادل زيارات الوفود التجارية من كلا الطرفين والربط بين غرفتي البلدين وبحث إمكانية توقيع مذكرة تفاهم في أقرب فرصة، وأوضح أن جنوب السودان تتمتع بموارد طبيعية هائلة وغير مستغلة، وخصوصاً في مجالات الزراعة والمواشي والمعادن.

بحث نائب مدير عام غرفة تجارة وصناعة الكويت حمد جراح العمر العلاقات الاقتصادية مع سفير جمهورية جنوب السودان لدى الكويت، فرمينا مكويت بحضور نائب رئيس البعثة السودانية حسن يوسف جوك. وأكد العمر حرص الغرفة على تنمية العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الكويت وجمهورية جنوب السودان، وقد أعرب عن أمله في أن يتم تزويد الغرفة بالقوانين التجارية والضريبية وأهم الحوافز المقدمة للمستثمر الأجنبي، وكذلك الفرص الاستثمارية المتاحة ليتم تعميمها على أصحاب الأعمال المهتمين.

في بعض الهيئات والوزارات المعنية بتنظيم أوجه العقار. ولفت إلى أهمية تلك الهيئة في تنظيم السوق العقاري وعدم التلاعب بأسعار العقارات والإيجارات فضلاً عن تقليص عدد المخالفات المعمارية فضلاً عن المتابعة الحثيثة للمظهر الحضاري للمباني وتحويلها مركزاً تجارياً ومالياً واقتصادياً. وفي السياق، أفاد العنزي بإصدار وزير التجارة والصناعة د.يوسف العلي أخيراً قرار وزارياً برقم 264 لسنة 2016 بتشكيل لجنة لدراسة تنظيم بيع العقارات خارج الكويت في المعارض العقارية. وقال إن اللجنة تخصص بدراسة الإجراءات التي تتعلق ببيع العقارات الأجنبية في المعارض العقارية إضافة إلى دراسة آلية الرقابة والمستندات المطلوبة ووضع الضوابط الحاكمة لعملية البيع.

لجنة لمراقبة بيع العقارات الوهمية «التجارة» تلاحق المواطنين محولي رخصة السمسرة للوافدين

عملية بيع أي عقار يجب حضور البائع والمشتري إلى المكتب المختص برفقة الأوراق المطلوبة قانونياً من وثيقة العقار الأصلية سواء كان بيتاً أو عمارة أو أرضاً إضافة إلى إرفاق البطاقة المدنية الأصلية. وقال إن من مظاهر عدم التنظيم في سوق العقار أيضاً الإجراءات المتبعة لتقييم العقار والتي تعتمد حالياً على تقديرات غير المتخصصين، مؤكداً ضرورة أن يتم التقييم بناء على أسس واضحة من قبل متخصصين محايدين شاملة مساحات الأراضي وموقعها وطبيعة البناء. وشدد العنزي على أن تداولات العقار تبلغ حالياً أكثر من 7 مليارات دينار سنوياً ويعد أحد أعلى الدخول المادية في البلاد، مقارنةً بباقي القطاعات الأخرى، مطالباً بوجود هيئة عامة متخصصة متكاملة تعنى بإدارة الأراضي والعقارات ومؤلفة من عدد من المتخصصين

إلى بعض الوافدين وهذا شيء خاطئ ومخالف لكثير من الأمور القانونية. وأكد العنزي أن الوزارة اتخذت خطوات فعلية بهذا الشأن من خلال تشكيل اللجنة آتفة الذكر بهدف المتابعة والتحقيق في هذه الظاهرة علاوة على استقبال أي شكاوى خاصة تتعلق بسمسرة العقار وطريقة ممارساتهم الخاطئة. وعن اختصاصات اللجنة أوضح أنها تعنى بالنظر في كل الشكاوى المقدمة ضد السمسار وكل المخالفات التي يرتكبها هو أو من يئوب عنه علاوة على النظر في كل التصرفات أو الأفعال التي تكشفها الوزارة وتمثل مخالفة لأحكام قانون التجارة. وأشار إلى أن اللجنة تجتمع مرتين أسبوعياً وتتولى مراقبة آخر مستجدات العمليات العقارية. لافتاً إلى سحب بعض التراخيص المؤثرة وإحالتها إلى النيابة التجارية. وأفاد العنزي بأنه خلال

إلى بعض الوافدين وهذا شيء خاطئ ومخالف لكثير من الأمور القانونية. وأكد العنزي أن الوزارة اتخذت خطوات فعلية بهذا الشأن من خلال تشكيل اللجنة آتفة الذكر بهدف المتابعة والتحقيق في هذه الظاهرة علاوة على استقبال أي شكاوى خاصة تتعلق بسمسرة العقار وطريقة ممارساتهم الخاطئة. وعن اختصاصات اللجنة أوضح أنها تعنى بالنظر في كل الشكاوى المقدمة ضد السمسار وكل المخالفات التي يرتكبها هو أو من يئوب عنه علاوة على النظر في كل التصرفات أو الأفعال التي تكشفها الوزارة وتمثل مخالفة لأحكام قانون التجارة. وأشار إلى أن اللجنة تجتمع مرتين أسبوعياً وتتولى مراقبة آخر مستجدات العمليات العقارية. لافتاً إلى سحب بعض التراخيص المؤثرة وإحالتها إلى النيابة التجارية. وأفاد العنزي بأنه خلال



عبدالله العنزي

كونا؛ أعلنت وزارة التجارة والصناعة تشكيلها لجنة لمراقبة ومراقبة ظاهرة بيع العقارات الوهمية من قبل سمسرة في البلاد، وتهدف إلى النظر في كل الشكاوى المقدمة ضد هؤلاء. وقال الوكيل المساعد في الوزارة للشؤون الفنية وتنمية التجارة عبدالله العنزي أمس إن هناك بعض الممارسات الخاطئة من بعض المواطنين عند طلبه رخصة منازلة سمسرة العقارات ليتم تحويل إدارتها ومزاوتها

ديمه كابيتال
dimah capital

دعوة

لحضور الجمعية العامة لشركة ديمه كابيتال للإستثمار

يتشرف مجلس إدارة شركة ديمه كابيتال للإستثمار (ش.م.ك.مقفلة) بدعوة السادة المساهمين لحضور الجمعية العامة العادية المقرر إنعقادها يوم الثلاثاء الموافق 2016/09/06 في تمام الساعة 11.30 صباحاً بقاعة الاجتماعات الكائنة في الدور الأرضي لبرج الداو - شرق - شارع خالد بن الوليد.

لذا يرجى من السادة المساهمين مراجعة الشركة الكويتية للمقاصة في مقرها الكائن في شرق - شارع الخليج العربي - برج أحمد - الدور الخامس - إدارة حفظ الأوراق المالية، هاتف 22464565 - 22464585 خلال ساعات الدوام الرسمي من الساعة 8:30 صباحاً وحتى الساعة 1:30 بعد الظهر من الأحد وحتى الخميس، مصطحبين معهم بطاقتهم المدنية للأفراد وكتاب تفويض للشركات، لاستلام بطاقات الدعوة وجدول الأعمال. كما يمكنكم الحصول على جدول الأعمال من خلال الموقع الإلكتروني لشركة ديمه كابيتال www.dimah.com.kw

والله ولي التوفيق،،،،

رئيس مجلس الإدارة

«كاسكو» 1,4 مليون دينار أرباح النصف الأول

المعززة بروح التحدي والتحول نحو العمل بروح القطاع الخاص وتحدياته لاسيما بتسيخ مفهوم تخصصية الإدارة والفكر الإداري لشركة كسكو لدخول السوق التنافسي بروح ورؤية جديدة مدعومة باستراتيجيات تطبيق للمرة الأولى بالشركة منذ تأسيسها مما ساهم في نمو جميع مؤشرات الربحية، موضحاً أن نتائج النصف الأول تأتي كمكلمة لنتائج العام السابق من حيث الجودة في الأداء والنتائج الإيجابية. وأضاف أن عام 2016 استهل بعدد من النجاحات والإنجازات وتحصد الشركة النتائج الجيدة لاسيما أننا مستمرون في استراتيجيتنا تنموية هادفة إلى تطوير العمليات بالإضافة إلى تطوير وتقديم العديد من الخدمات والمنتجات الجديدة

أعلنت شركة الطيران (كاسكو) عن تحقيق نتائج مالية مميزة خلال النصف الأول من عام 2016، انعكست من خلال ارتفاع صافي الأرباح بنسبة 74% لتصل إلى 1,4 مليون دينار. مقارنة بمليون دينار في ذات الفترة من العام السابق. وبهذه المناسبة، صرح الرئيس التنفيذي للشؤون المالية والإدارية خالد الصغير قائلاً: «إن الأداء التشغيلي القوي المعزز بأداء المؤشرات المالية الرئيسية هو تفتيح لمكانة الشركة وانعكاس لأداء الإيجابي خلال النصف الأول من السنة من خلال فريق عملنا المتكامل لنؤسس قاعدة صلبة متينة تضمن استمرارية نجاحات الشركة وننتقل إلى الاستفادة من كوابرنا الوطنية الشبابية

أعلنت شركة الطيران (كاسكو) عن تحقيق نتائج مالية مميزة خلال النصف الأول من عام 2016، انعكست من خلال ارتفاع صافي الأرباح بنسبة 74% لتصل إلى 1,4 مليون دينار. مقارنة بمليون دينار في ذات الفترة من العام السابق. وبهذه المناسبة، صرح الرئيس التنفيذي للشؤون المالية والإدارية خالد الصغير قائلاً: «إن الأداء التشغيلي القوي المعزز بأداء المؤشرات المالية الرئيسية هو تفتيح لمكانة الشركة وانعكاس لأداء الإيجابي خلال النصف الأول من السنة من خلال فريق عملنا المتكامل لنؤسس قاعدة صلبة متينة تضمن استمرارية نجاحات الشركة وننتقل إلى الاستفادة من كوابرنا الوطنية الشبابية

شركة إدارة المرافق العمومية
«ش.م.ك.»

إعلان المناقصة (16 / م.ع / 2016/8)

تعلن شركة إدارة المرافق العمومية عن طرح المناقصة رقم (6 / م.ع / 2016/8) بخصوص القيام بأعمال توريد عدد (12) مليون تذكرة ورقية تعمل على أجهزة CAME الإيطالية

وذلك طبقاً للشروط والمواصفات الخاصة والعامّة الواردة في وثائق المناقصة ويمكن الحصول على الوثائق من مقر الشركة الكائن في (الكويت - شارع المعري - متفرع من شارع الخليج العربي - موقف الأحمدية المتعدد - الدور الرابع)، وذلك مقابل رسم مقداره (50 د.ك.) (خمسون ديناراً كويتياً لا غير) غير قابل للرد، وإن آخر موعد لتقديم العطاءات يوم الخميس الموافق 2016/9/8. وتوضع العطاءات في صندوق الشركة، هذا وتبلغ الكفالة الأولية (5%) من قيمة العطاء. وتقتصر هذه المناقصة على الشركات والمؤسسات المتخصصة لهذه الأعمال ويجب تقديم أوراق الشركة الرسمية (عقد التأسيس وملحقاته - الترخيص التجاري - التسجيل التجاري - شهادة نسبة العمالة - كشف بالأعمال السابقة لنفس النشاط - خبرات سابقة... الخ).

أمين السر



خالد الصغير